مجلة الجامعة الأسمرية

عدد خاص 2 (2019) (جهود العلماء الليبيين في خدمة المذهب المالكي في القديم والحديث)

دور علماء ليبيا في نشر المذهب المالكي من القرن العاشر إلى بدايات القرن الخامس عشر الهجري

انتصار المهدي التومي

كلية التربية، جامعة طرابلس، قصر بن غشير، ليبيا

Email: entisartumi@gmail.com

الملخص

بيّن هذا البحث المذاهب الفقهية السنية التي وجدت بإفريقية والمغرب الإسلامي قبل انتشار المذهب المالكي بهما، ثم تناول نشأة المذهب المالكي وانتشاره في هذه البلاد.

كما سلط البحث الضوء على الدور الذي لعبه علماء ليبيا في نشر المذهب المالكي وتطويره في الفترة الزمنية الممتدة من القرن العاشر إلى بدايات القرن الخامس عشر الهجري، فاستعرض أبرز العلماء الليبيين الذين أسهموا في بناء المذهب المالكي وترسيخه، وما قدموه من إنتاج علمي ساهموا به في حفظ المذهب وإثرائه، كذلك بيّن البحث أهم المصنفات الشرعية التي ألفها هؤلاء العلماء، وما الذي أضافته إلى المكتبة الإسلامية بصورة عامة، والمكتبة المالكية بصورة خاصة .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن ليبيا لعبت دورا كبيرا في تأسيس المذهب المالكي من خلال جهود أبنائها الذين دعموا هذا المذهب بما تركوه لنا من مصنفات فقهية نافعة تعد من المصادر المعتمدة في الفقه المالكي، وبما وضعوه من لبنات أولية لبعض النظريات الفقهية في الفقه الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: المذهب المالكي، الفقه المالكي، علماء ليبيا.

ISSN: 2706-9524 (Print) **ISSN**: 2706-9532 (Online)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد:

يعد المذهب المالكي أحد المذاهب الفقهية التي انتشرت انتشارا واسعا في بلاد المغرب العربي في أواخر القرن الثاني الهجري، ومازال ليومنا هذا هو المذهب الرسمي في كل من ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا؛ لهذا تعد هذه البلدان أكثر البقاع الإسلامية التي اشتهرت بنبوغ عدد كبير من فقهاء المالكية فيها، حيث أبلى أبناؤها بلاء حسنا في نشر مبادئ المذهب المالكي وأصوله، فلم يكتفوا بجمع الروايات ونقل السماعات، وإنما بنوا الفروع على الأصول، وصنفوا الموسوعات الفقهية، وعمدوا إلى اختصار أمهات الكتب وشرحها، وكانت لهم بصمات واضحة تركت أثرها في مجال الفقه والفتوى؛ لذا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور علماء إحدى بلدان المغرب العربي ألا وهي ليبيا؛ لتبين جهود علماء هذا القطر في خدمة المذهب المالكي، وقد حددت الباحثة الإطار الزمني لموضوع البحث المعنون بـ "دور علماء ليبيا في نشر المذهب المالكي من القرن العاشر إلى بدايات القرن الخامس عشر الهجري".

مشكلة الدراسة

يمكن تحديد إشكالية البحث في الأسئلة الآتية:

- ما المذاهب الفقهية التي كانت موجودة في ليبيا والمغرب الإسلامي قبل انتشار المذهب المالكي فيها؟
- من هم أشهر العلماء الليبيين الذين أسهموا في بناء المذهب المالكي وترسيخه في الحقبة الزمنية الممتدة من القرن العاشر إلى بدايات القرن الخامس عشر الهجري؟

- ماذا قدّم العلماء المالكيون في ليبيا من إنتاج علمي ساهم في حفظ المذهب المالكي وإثرائه؟

أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى إبراز أشهر العلماء الليبيين وعرض أهم مؤلفاتهم العلمية التي ساهموا بها في إثراء فروع المذهب وتطويره في المدة الزمنية من القرن العاشر إلى بدايات القرن الخامس عشر الهجري.

أهمية الدراسة

لهذه الدراسة أهمية كبيرة تكمن فيما يأتي :

- إظهار جهود علماء ليبيا في خدمة المذهب المالكي.
- إبراز أهم فقهاء المالكية في القطر الليبي من القرن العاشر إلى بدايات القرن الخامس عشر الهجري.
- تسليط الضوء على أهم مؤلفات الفقهاء الليبيين، وبيان قيمتها العلمية، وأثرها في إثراء فروع المذهب المالكي.

الدراسات السابقة ذات الصلة

من البحوث التي لها صلة بموضوع الدراسة ما يلي:

- أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي وانكفاؤه في اليمن حتى القرن الرابع الهجري (دراسة مقارنة) د. محمد منصور علي بلعيد، بحث منشور ضمن الأعمال الكاملة لمؤتمر الإمام مالك 1435 هـ/2013م.
- دور ليبيا في نشر المذهب المالكي حتى القرن الخامس الهجري ، د. حمزة أبو فارس، بحث منشور ضمن الأعمال الكاملة لمؤتمر الإمام مالك 1435 هـ/2013م.

- المدرسة الفقهية المالكية في ليبيا خلال القرون الستة الأولي للهجرة (مصادرها وأشهر علمائها)، د. حمزة أبوفارس، بحث نشر على الشبكة العنكبوتية.

منهج البحث

ولدراسة هذا الموضوع اعتمدتُ على المنهج التاريخي القائم على الوصف والسرد ،كما اعتمدت على المنهج الاستقرائي والمقارن عند نقل المعلومات من المصادر والمراجع للوصول للنتائج المرجوة.

خطة البحث

يتكون هذا البحث من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع المستخدمة.

المقدمة: تناولت فيها التعريف بموضوع البحث، وبيان أهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه، وأسئلته، والمنهج المتبع، وخطة البحث.

المبحث الأول: نشأة المذهب المالكي في إفريقية والمغرب الإسلامي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المدلول الجغرافي لكلمة ليبيا وإفريقية والمغرب عند العرب.

المطلب الثاني: المذاهب الفقهية السنية التي وجدت بإفريقية والمغرب الإسلامي.

المبحث الثاني: دور علماء ليبيا في نشر المذهب المالكي من القرن العاشر إلى بدايات القرن الخامس عشر الهجري، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أبرز علماء ليبيا ودورهم في خدمة المذهب المالكي.

المطلب الثاني: أهم المصنفات الشرعية التي ألفها علماء ليبيا من القرن العاشر إلى بدايات الخامس عشر الهجري.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات، ثم قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول: نشأة المذهب المالكي في إفريقية والمغرب الإسلامي

المطلب الأول: المدلول الجغرافي لكلمة ليبيا وإفريقية والمغرب عند العرب

أولا/ المدلول الجغرافي لكلمة ليبيا قديما وحديثا:

يعتبر اسم "ليبيا" من الأسماء الجغرافية التي استخدمت منذ أقدم العهود التاريخية، فقد ورد هذا الاسم في الكتابات والنصوص المصرية القديمة منذ أكثر من أربعة آلاف سنة مضت[1].

كما أطلق الإغريق القدماء اسم ليبيا على كل الشمال الإفريقي الواقع إلى الغرب من مصر[2]، وقد توسع اليونانيون في استخدامهم لهذا الاسم توسعا كبيرا حتى اطلقوه على كل المناطق التي عرفوها في شمال القارة الإفريقية ما بين نهر النيل في الشرق والمحيط الأطلسي في الغرب[3].

أما في العهد الروماني فقد تقلص مدلول "ليبيا" حيث أصبح يطلق فقط على تلك المنطقة التي تأثرت بالحضارة اليونانية وخضعت لسيطرة قورينة[4]، ولما قضى الرومان على نفوذ اليونانيين والفينيقيين في شمال قارة إفريقية، أطلق الرومان كلمة "أفريكا" في لغتهم اللاتينية لأول مرة على المناطق التي خضعت لسلطانهم في هذه القارة، أي أنهم استخدموا لفظة " أفريكا" للدلالة على كل المناطق التي عرفوها في شمال إفريقية[5].

ولما فتح المسلمون شمال إفريقية لم يكن اسم ليبيا شائعا؛ وذلك لطول فترة التاريخ الروماني (سبعة قرون) فلم يجد المسلمون بدا من استخدام اسمي "برقة " و"طرابلس"[6]، واستمرت تسمية الأقاليم الليبية تتبع الأسلوب الإسلامي القديم الذي كان يسمي البلاد بأسماء عواصمها؛ لهذا فقد ظل الكتاب يستخدمون كلمتي برقة

---

[1] ينظر جغرافية ليبيا، ص: 7.

[2] ينظر التاريخ الليبي القديم، 1/ 6 .

[3] ينظر جغرافية ليبيا، ص: 7.

[4] ينظر ليبيا هذا الاسم في جذوره التاريخية، ص: 91.

[5] ينظر جغرافية ليبيا، ص: 7.

[6] ينظر ليبيا هذا الاسم في جذوره التاريخية، ص: 93.

وطرابلس، أو يستخدمون كلمة طرابلس وحدها في بعض الأحيان للدلالة على الإقليمين معا[1].

وعندما استولى العثمانيون على طرابلس سنة1551م كانت كلمة طرابلس تعني كل الإقليم الذي بسطوا عليه سيطرتهم بما في ذلك برقة[2].

وبعد أن اختفى اسم ليبيا تقريبا خلال العهد الروماني والعهود التي أعقبته عاد للحياة من جديد منذ بداية القرن العشرين، ولعل أول مرة يطلق فيها اسم ليبيا على هذا الإقليم الذي نعرفه بحدوده السياسية القائمة اليوم كانت في سنة 1903م[3]، فقد ذكرت دائرة المعارف الإيطالية أن "اسم ليبيا قديم يتحدر من الجغرافية القديمة، وأول من أخرجه إلى الاستعمال العالم الجغرافي "مينوتلي" في كتابه "جغرافية ليبيا" المطبوع في تورينو سنة 1903م ليدل به على الولاية التركية التي تشمل طرابلس وبرقة ثم اتخذته إيطاليا اسما رسميا لولاية طرابلس بعد أن أعلنت سيادتها عليها في 24 من يونية سنة 1929م، ومن ذلك الحين شاع استعماله في جميع أنحاء العالم، وشمل طرابلس وبرقة وفزان والواحات التابعة لها"[4].

ولما أعلنت الدولة الليبية في 24 ديسمبر سنة 1951م أقرت كلمة ليبيا، وأطلقتها على ما أطلقها عليه الأيطاليون : على ما بين حدود مصر وتونس وما بين البحر الأبيض وحدود السودان[5].

---

[1] ينظر جغرافية ليبيا، ص: 8-9.

[2] ينظر ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911، ص: 25.

[3] ينظر جغرافية ليبيا، ص: 9.

[4] تاريخ الفتح العربي في ليبيا، ص: 17.

[5] المصدر نفسه.

وقد ذكر الشيخ الطاهر الزاوي -رحمه الله- أن كثيرا من الطرابلسيين اعترضوا على إطلاق كلمة ليبيا على بلادهم؛ لأن كلمة ليبيا دخيلة على العربية أحياها الطليان لأغراض استعمارية ، وقد اقترح المعترضون أن تطلق كلمة طرابلس على ما أطلقت عليه كلمة ليبيا، فكلمة طرابلس هي التي استعملها العرب منذ الفتح الإسلامي، وجرى عليها العرف الدولي منذ مئات السنين إلا أن فكرة إطلاق كلمة طرابلس بدل ليبيا عورضت معارضة شديدة بدعوى أن اسم طرابلس لا يشمل برقة وفزان، وقد أيدت السياسة الرأي المناصر لكلمة ليبيا، وكتب له النجاح، وأطلق اسم ليبيا على طرابلس وبرقة وفزان. ينظر تاريخ الفتح العربي في ليبيا، ص: 17-18.

ثانيا/ المدلول الجغرافي لكلمة إفريقية والمغرب عند العرب:

أخذ العرب لفظ إفريقية عن البزنطيين وأرادوا به في أول الأمر كل ما يلي مصر غربا حتى ساحل المحيط الأطلسي [1]، وهذا هو مفهوم إفريقية العام، أما مفهوم إفريقية الخاص فهو يعني الأجزاء الشرقية من المغرب والتي تشمل البلاد التونسية الحالية مع بعض الأجزاء الغربية لولاية طرابلس والتخوم الشرقية لبلاد الجزائر إلى بجاية في ولاية قسطنطينة، وبناء على ذلك فإقليم إفريقية هو أول أقاليم المغرب[2].

أما بلاد المغرب فهو مصطلح يقصد به كل الأقاليم الواقعة غرب مصر والتي تشمل شمال إفريقية وتتضمن حاليا البلاد الليبية وتونس والجزائز بصحرائها المترامية إلى تخوم السودان والمغرب الذي كان يعرف إلى عهد قريب باسم مراكش نسبة إلى عاصمته الجنوبية ويمتد طبيعيا نحو الجنوب إلى تخوم السنغال والنيجر[3].

بيد أن طائفة من الكتاب ظلت تخلط بين لفظي "المغرب" و"إفريقية" ولا تميز بينهما، إلا أن ذلك لم يستمر طويلا فلم يلبث معنى كل من اللفظين أن تحدد بشكل واضح[4].

وقد استعمل الكتاب العرب الأوائل كلمة إفريقية في تحديد المنطقة التي تمتد من قسنطينة حتى طرابلس، وفي رأيهم أن إفريقية جزء من الأراضي الشاسعة للمنطقة التي تعرف باسم المغرب الذي ينقسم إلى المغرب الأقصى (المغرب الحالي)، والمغرب الأوسط (الجزائر الحالية) ثم إفريقية وتمتد شرقي طرابلس[5]، ومعنى هذا أن المغرب عند الكتاب الأوائل هو غير إفريقية، فالمغرب عندهم يبدأ مما يلي إفريقية غربا إلى سواحل المحيط[6].

---

[1] ينظر فتح العرب للمغرب، ص: 2.

[2] ينظر قادة فتح المغرب العربي 1/ 14.

[3] المصدر نفسه.

[4] ينظر فتح العرب للمغرب، ص: 3.

[5] ينظر ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، ص: 25.

[6] ينظر قادة فتح المغرب العربي 1/ 14.

المطلب الثاني: المذاهب الفقهية السنية التي وجدت بإفريقية والمغرب الإسلامي

تعد إفريقية والمغرب الإسلامي من الحواضر الإسلامية التي شهدت نمو بذور المذاهب الفقهية السنية التي بدأت تعرف طريقها للظهور أواسط القرن الثاني الهجري، وازداد انتشارها في النصف الأخير منه، إلا أن هذه المذاهب منها ما اشتهر وذاع صيته وانتشر، ومنها ما اندثر وانقرض، وفيما يلي أهم هذه المذاهب:

مذهب الأوزاعي:

ينسب هذا المذهب إلى الإمام أبي عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي (ت 157 هـ)، كان إمام أهل الشام بإجماع المؤرخين، ولبث أهل الشام إلى منتصف القرن الرابع الهجري يعملون بمذهبه، كذلك انتشر المذهب الأوزاعي في أماكن أخرى أهمها بلاد المغرب والأندلس، وكانت الفتيا تدور بالأندلس على رأي الأوزاعي إلى زمن الحكم بن هشام[1]،قال النووي: "كان إمام أهل الشام في عصره بلا مدافعة ولا مخالفة، كان أهل الشام والمغرب على مذهبه قبل انتقالهم إلى مذهب مالك رحمه الله"[2]. وقد اختفى مذهب الأوزاعي بالأندلس في نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث[3]بعد دخول مذهب الإمام مالك إليها على يد صاحبه زياد بن عبد الرحمن اللخمي الأندلسي المعروف بشبطون (ت 193 هـ)[4].

المذهب الثوري:

ينسب هذا المذهب إلى الإمام سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي (ت 161 هـ)، كان صاحب مذهب مستقل له أصوله ومنهجه، وكان له اتباعه

---

[1] ينظر الإمام الأوزاعي شيخ الإسلام وعالم أهل الشام، ص: 258، 260.

[2] تهذيب الأسماء واللغات 298/1.

[3] وقد حدد الذهبي نهاية انتشار مذهب الأوزاعي والعمل به في الأندلس بسنة 220 هـ، حيث قال: "ولقد كان مذهب الأوزاعي ظاهراً بالأندلس إلى حدود العشرين ومائتين" تاريخ الإسلام 498/9.

[4] ينظر الإمام الأوزاعي شيخ الإسلام وعالم أهل الشام ص: 262 .

في العراق والمغرب، والذي أدخل مذهب سفيان الثوري إلى المغرب هو علي بن زياد الطرابلسي، وقد روى ابن زياد عن الثوري، وأدخل جامعه إلى المغرب[1]، وبقي مذهب الثوري بعد المائة الرابعة عدة سنين، وعمل به الناس مدة ثلاثة قرون ثم أخذ عدد الآخذين به يتضاءل حتى لم يبق منهم أحد وانقرض هذا المذهب ولم يترك أثرا في بلاد المغرب[2].

المذهب الحنفي:

كان المذهب الحنفي من أسبق المذاهب دخولا إلى إفريقية والأندلس، وقد صرح بذلك القاضي عياض بقوله: "وأما إفريقية وما وراءها من المغرب فقد كان الغالب عليها في القديم مذهب الكوفيين"[3]، ومن أوائل الذين أدخلوا المذهب الحنفي إلى إفريقية عبد الله بن فروخ (ت 176 هـ)، كما ساهم أسد ابن الفرات (ت 213هـ) في نشر المذهب الحنفي إثر ولايته منصب القضاء بالقيروان، وقد ساعده في ذلك الأغالبة الذين قدموا المذهب الحنفي منذ سنة 201 هـ مقلدين في ذلك العباسيين، وظل المذهب الحنفي هو المذهب المسيطر على إفريقية حتى جاء المعز بن باديس فحمل أهلها على مذهب الإمام مالك[4].

المذهب المالكي:

نشأته وانتشاره في بلاد إفريقية والمغرب الإسلامي:

ينسب هذا المذهب إلى الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه (93-179 هـ)، إمام دار الهجرة ، ويعد مذهبه ثاني المذاهب السنية في القدم، نبع هذا المذهب من المدينة المنورة على يد مؤسسه الإمام مالك وتلاميذه من أهلها، كان من أبرزهم: عثمان بن كنانة (ت 186 هـ)، وعبد الله بن نافع الصائغ (ت 186

---

[1] ينظر الإكمال لابن ماكولا 524/1.

[2] ينظر الإمام سفيان الثوري وآراؤه الفقهية مقارنة بالمذاهب الأخرى، ص: 91-92.

[3] ترتيب المدارك 1/ 15.

وتجب الإشارة إلى أن القاضي عياض قد نص على أن قوم قلة كانوا بالقيروان قد أخذوا بمذهب الشافعي كما دخلها شيء من مذهب داود ولكن كان الغالب وقتذاك مذهب المدينة والكوفة. ينظر ترتيب المدارك، ص: 15.

[4] ينظر نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربعة، ص: 53، والمذهب المالكي بالغرب الإسلامي، ص: 20.

هـ)، والمغيرة بن عبد الرحمن (ت 188 هـ)، ومحمد بن دينار (ت 182 هـ) وابن الماجشون (ت 212 هـ)، ومطرف بن عبد الله (ت 220 هـ) وغيرهم[1]، وظلت المدينة المنورة مصدر إشعاع لكل البلاد الذي انتشر فيها المذهب المالكي فيما بعد، فقد كانت إليها الرحلة من مختلف أصقاع المعمورة من الأندلس وإفريقية ومصر وغيرها من بلاد الإسلام، مما نتج عن ذلك انتقال روايات وآراء أئمتها إلى تلك البلاد، فقد انتقل فقه ابن الماجشون ومطرف إلى بلاد الأندلس وإفريقية ومصر بواسطة ابن حبيب (ت 239 هـ) الذي دون آراءهما في واضحته التي اشتهرت عند المالكيين شهرة كبيرة، كما انتشر فقه ابن نافع في إفريقية بواسطة تلميذه سحنون (ت 240 هـ) الذي عزا له الكثير من الروايات والآراء في مدونته[2].

لقد كان لعامل الرحلة نحو المشرق لغرض العلم وطلب الرواية الأثر البارز في انتشار المذهب المالكي بإفريقية، فقد ذكرت لنا المصادر التاريخية أن عدد الأفارقة الذين رحلوا إلى الإمام مالك بن أنس –رضي الله عنه– في ذلك الوقت يربو على الثلاثين[3]، وفي ذلك يقول الخشني: "كانت إفريقية قبل رحلة سحنون قد غمرها مذهب مالك بن أنس، لأنه رحل منها أكثر من ثلاثين رجلاً كلهم لقي مالكًا وسمع منه، و إن كان الفقه والفتيا في قليل منهم"[4]، وكان أبرز هؤلاء التلاميذ أثرا علي بن زياد الطرابلسي (ت 183 هـ) الذي ولد بطرابلس ثم انتقل إلى تونس فسكنها، ثم رحل إلى مصر فسمع من الليث بن سعد، وعبد الله بن لهيعة وغيرهما، ثم توجه إلى الحجاز فأخذ عن الإمام مالك موطأه ورواياته وسماعاته، ثم عاد ابن زياد إلى مسقط رأسه طرابلس الغرب يعلّم العلم الذي حمله من شيخه الإمام مالك وفتاويه، ولأسباب عديدة ترك وطنه

---

[1] ينظر نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربعة، ص: 61، والمذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته، ص: 49.

[2] ينظر المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته، ص: 54.

[3] بلغ عدد الرواة عن الإمام مالك من أهل القيروان 44 راويا. ينظر مدرسة الحديث في القيروان 261/1.

[4] ترتيب المدارك 342/1.

ورحل عنه إلى تونس[1] حيث سمع عنه البهلول بن راشد (ت 183 هـ)، وسحنون، وأسد بن الفرات وغيرهم[2].

ويعد ابن زياد الطرابلسي من الطبقة الأولى الآخذين عن مالك، وهو أول من أدخل الموطأ إلى بلاد المغرب، وأول من فسر للمغاربة قول مالك[3]، كما يعد موطأ ابن زياد الطرابلسي أول تأليف في الإسلام، ثم أول تأليف ظهر بإفريقية، وأول رواية للموطأ على وجه الأرض[4]، وكذلك كان لمحمد بن معاوية الحضرمي الطرابلسي رحلة إلى المدينة المنورة، وسمع من الإمام مالك موطأه، وقد ذكر القاضي عياض أن موطأ محمد بن معاوية يمتاز عن غيره من الموطآت باشتماله على جامع الجامع ليس ذلك عند غيره من أصحاب مالك[5]، كما لعب التلامذة الأفارقة دورا بارزا في التعريف بالمذهب المالكي ونشره من أمثال: عبد الله بن فروخ (ت 176 هـ)، والبهلول بن راشد (ت 183 هـ)، وابن أشرس، وعبد الله ابن غانم القاضي (ت 190 هـ)، وأسد بن الفرات (ت 213 هـ) وعبد الله بن أبي حسان اليحصبي (ت 227 هـ) وغيرهم، وذلك بعد عودتهم إلى بلدانهم أخذوا ينشرون علم الإمام مالك وفقهه بين الناس، وذلك بالتدريس، والفتيا، والقضاء، وغيرها من وظائف الدولة، فالتزموا مذهبه في الفروع والأصول والسلوك[6]، كذلك لا يخفى علينا الدور الذي لعبه الإمام سحنون (240 هـ) في ترسيخ المذهب وإتمام بنائه عندما جمع في مدونته علم مالك وفقهه، فأصبحت عمدة المذهب المالكي والكتاب الثاني بعد الموطأ، وقد أخذها عنه أهل إفريقية والمغرب والأندلس حتى بلغ تلاميذه نحو السبعمائة نشروا علم مالك وفقهه في هذه البلاد، وبهذا استحقت إفريقية أن تكون المركز الثاني للمذهب المالكي بعد

---

[1] ينظر علي بن زياد الطرابلسي ودوره في نشر المذهب المالكي، ص: 89.

[2] ينظر طبقات علماء افريقية، ص: 251.

[3] ترتيب المدارك 186/1.

[4] ينظر موطأ الإمام مالك قطعة منه برواية ابن زياد، ص: 9.

[5] ينظر رياض النفوس 290/1، وترتيب المدارك 1/ 284، ومدرسة الحديث في القيروان 1/ 270.

[6] ينظر مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، ص: 15- 16.

المدينة المنورة، وقد استمر المذهب في نمو حتى صار في مطلع القرن الخامس هو المذهب الوحيد بإفريقية[1].

كذلك لم ينتشر المذهب المالكي بإفريقية فقط وإنما انتشر بالمغرب الأقصى والأوسط[2]، وقد تضاربت الروايات بشأن تاريخ دخول هذا المذهب لهذه البقاع، فهناك روايتان: الأولى :تذهب إلى أن دخوله تأخر إلى أواسط القرن الثاني الهجري (أي تاريخ تأسيس الدولة الإدريسية)، والثانية: تذهب إلى أن دخوله تأخر إلى أواسط القرن الرابع الهجري (أي أواخر عصر الأدارسة)، ومنشأ الخلاف راجع إلى الخلاف في ما هو المعتبر في دخول المذهب المالكي إلى المغرب الأقصى هل هو دخول موطأ مالك أم دخول مدونة سحنون ؟ ومن المعروف أن كتاب الموطأ دخل في أواخر القرن الثاني الهجري، أما كتاب المدونة، فقد دخل المغرب الأقصى في أواسط القرن الرابع الهجري، والراجح هو الرواية الأولى؛ لأن دخول الموطأ يعتبر نقطة بدء دخول المذهب، وتكوين نواة المدرسة المالكية بالمغرب، وكان دخوله على يد القاضي عامر بن محمد بن سعيد القيسي، قال الكتاني: "وبدخول الموطأ إلى المغرب تحول المغاربة من المذهب الحنفي إلى المذهب المالكي إذ لم يكد القرن الرابع يطل، حتى كان المذهب المالكي قد بدأ ينتشر في المغرب الأقصى، وتتجذر أصوله وفروعه في سائر مرافق الحياة".[3]

---

[1] ينظر مدرسة الحديث في القيروان، ص: 95.

[2] تجب الإشارة إلى أن أهل المغرب كانوا في صدر الإسلام على مذهب جمهور السلف من الأمة ، حيث تذكر لنا المصادر التاريخية أن عمر ابن عبد العزيز أرسل عشرة من التابعين يفقهون أهل المغرب في دينهم ، واستمر الحال على ذلك حتى حدثت فيهم بدعة الخارجية لأول المائة الثانية من الهجرة، نزع إليهم بها بعض أهل النفاق من خوارج العراق وبثوها فيهم، فتلقوها منهم بالقبول، وحسن موقعها لديهم بسبب ما كانوا يعانونه من ثقل وطأة الخلافة القريشية وجور بعض عمالها ، واستمرت البدعة الخارجية في البربر زمنا طويلا إلى أن اضمحلت في أواخر المائة الثانية وما بعدها على أيدي الخلفاء من بني العباس، فأخذ أهل المغرب بمذاهب أهل العراق في الأصول والفروع؛ لأن ذلك المذهب يومئذ هو مذهب الخلفاء بالمشرق والناس على قدم إمامهم. ينظر الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى 193/1.

[3] ينظر مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، ص: 19-20، والمدرسة المالكية الفاسية: النشأة الأولى والمميزات عهد الدولة الإدريسية، قلم الأستاذ الحسين شكور [http://elmalikiya.yoo7.com/t4-topic].

❁ ❁ ❁

المبحث الثاني: دور علماء ليبيا في نشر المذهب المالكي من القرن العاشر إلى بدايات القرن الخامس عشر الهجري

المطلب الأول: أبرز علماء ليبيا ودورهم في خدمة المذهب المالكي

محمد الحطاب (الصغير)

أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن حسين بن محمد الحطاب الرعيني المالكي[1]:

الإمام، الفقيه العلامة، الحافظ، الحجة، الثقة، ولد ليلة الثامن عشر من رمضان سنة 902 هـ بمكة[2]، وهو أحد العلماء الكبار المحققين الأخيار، كان متفننا متقنا محصلا عارفا بالتفسير ووجوهه، محققا للفقه وأصوله ومسائله، مستنبطا لها يقيس على المنصوص غيره، حافظا للحديث وعلومه، عالما باللغة

---

[1] ينظر ترجمته في توشيح الديباج، ص: 216 (رقم الترجمة 240)، وكفاية المحتاج 227/2 (رقم 638)، ونيل الابتهاج، ص: 592 (رقم 727)، وهدية العارفين 242/2، وشجرة النور، ص: 270 (رقم 998)، والمنهل العذب، ص: 194، ونفحات النسرين، ص: 100، وأعلام ليبيا، ص: 371، والجواهر الإكليلية، ص: 144، وتراجم ليبية، ص: 54.

[2] ذكر البغدادي في هدية العارفين 242/2 بأنه ولد في طرابلس حيث قال: "...الأندلسي الأصل الطرابلسي المولد والوفاة" ولعل تشابه اسم المترجم له واسم والده وكونهما من علماء القرن العاشر أوقعا البغدادي في هذا اللبس.

كما تجب الإشارة إلى أن هذا العالم الجليل والده محمد بن عبد الرحمن الحطاب (محمد الحطاب الكبير) عالم شهير، ولد بطرابلس سنة 861 هـ، وفيها تلقى العلم على شيوخ وقته، وفي سنة 884 هـ هاجر إلى مكة، وأخذ العلم عن عدد من علماء الحجاز كقاضي المدينة محمد ابن أحمد السخاوي وغيره، ثم جلس لإقراء الفقه والعربية، وولاه أمير مكة النظر في أوقافها، وعرف في مكة بالطرابلسي، ثم عاد إلى طرابلس، وتوفي بتاجوراء سنة 945 هـ، ودفن بزاويته الكائنة بالقرب من قرية تاجوراء، وقد ذكر الدكتور أحمد سحنون في تحقيقه لكتاب "تحرير المقالة"، ص: 91، بأنه: "شيعه إلى مثواه ابنه محمد وأخواه الذين صحبوه في رحلة الإياب وأهل بلده" فإن صحت هذه العبارة؛ لأنه لم يذكر المصدر الذي اقتبس منه هذه المعلومة، فهذا يدل على أن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب لم يقطع صلته ببلده الأم. ينظر شذرات الذهب 407/10 وفيها توفي سنة 950 هـ، وشجرة النور، ص: 269، وتراجم ليبية، ص: 56، وأعلام ليبيا، ص: 370، والمنهل العذب، ص: 190، والجواهر الإكليلية، ص: 142.

وغريبها، متبحرا في النحو والصرف، فرضيا، حسابيا، وهو آخر أئمة المالكية بالحجاز[1].

أخذ الفقه وغيره عن والده الحطاب الكبير، وأحمد بن عبد الغفار، والعارف بالله محمد بن علي ابن عراق، وعبد الحق السنباطي، وغيرهم، وروى عن عبد القادر النويري وابن عمه المحب أحمد بن أبي القاسم النويري، والبرهان القلقشندي، والعز عبد العزيز بن فهد، والجمال الصاغاني، وعبد الرحمن القابوني، وغيرهم، وأجازوه، وأخذ عنه ابنه يحيى الحطاب، وعبد الرحمن التاجوري، ومحمد المكي، ومحمد الفلاني، وغيرهم.[2]

مصنفاته:

للعالم الجليل محمد الحطاب مصنفات كثيرة تدل على إمامته، وسعة اطلاعه، وكثرة حفظه، ودقة إدراكه، وجودة نظره، رفعت منزلته إلى مصاف فحول العلماء كابن عبد السلام وابن عرفة وغيرهما، ومن هذه المؤلفات ما يلي:

"مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل"، وتوفي قبل تبييضه، وتركه مسودة فبيضه ولده يحيى في أربعة أسفار كبار، لم يؤلف على خليل مثله، وألف "تحرير الكلام في مسائل الالتزام"، و"هداية السالك المحتاج لبيان فِعْلَي المعتمر والحاج"، و"تحرير المقالة" شرح به رجز ابن غازي في نظائر الرسالة، و"قرة العين لشرح ورقات إمام الحرمين"، و"تفريج القلوب بالخصال المكفرة لما تقدم وما تأخر من الذنوب" جمع فيه بين تأليفي ابن حجر والسيوطي وزاد عليهما، و"البشارة الهنية بأن الطاعون لا يدخل مكة والمدينة"، و"عمدة الراوين في أحكام الطواعين"، و"القول المتين بأن الطاعون لا يدخل البلد الأمين"، وله ثلاث رسائل في "استخراج أوقات الصلاة بالأعمال الفلكية بلا آلة من الآلات"، كبرى ووسطى وصغرى، انتشرت الوسطى، وله مؤلف في "استقبال

[1] ينظر كفاية المحتاج 227/2، وأعلام ليبيا، ص: 371-372.

[2] ينظر المنهل العذب ص194 ، وشجرة النور، ص: 270.

عين الكعبة وجِهتها والفرق بينهما"، وله "مختصر إعراب خالد الأزهري للألفية"، و"متممة الأجرومية في علم العربية"[1].

ومما لم يكمل من تواليفه: "تفسير القرآن" إلى سورة الأعراف، و"حاشية على تفسير البيضاوي"، و"حاشية على الإحياء"، و"شرح قواعد عياض" وصل فيه إلى القاعدة الثانية، و"تعليق على ابن الحاجب في بيان ما أطلقه من الخلاف وما خالف فيه على المشهور"، وجزء في "المسائل التي انفرد بها الإمام مالك"، وذكر فيه بعض مسائله، و"جزء في المسائل التي لم يقف فيها على نص في المذهب"، و"جزء على ما في كلام بهرام في شروحه الثلاثة من الإشكال ومخالفة النقل" لم يتمه وإنما كتب منه يسيرا، و"تعليق على الجواهر" إلى شروط الصلاة، وعلى ابن عرفة في الكلام على تعريفاته وبعض اعتراضاته، كتب منه يسيرا، وشرح على مختصر الحوفي إلى المناسخات، وحاشية على "الشامل" إلى شروط الصلاة، وحاشية على "الإرشاد" وصل فيه إلى الاستقبال، و"حاشية على قطر الندى" في النحو، و"حاشية على توضيح النحو، وشرح خالد الوقاد عليه"، و"تأليف في القراءات"، وغير ذلك[2].

وفاته:

توفي في طرابلس في التاسع من ربيع الآخر سنة 954 هـ، ودفن بداخل المدينة، وضريحه مشهور[3].

يحيى الحطاب (الحفيد)

أبو زكريا يحيى بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب[4]:

ولد بمكة[1]، كان فقهيا علامة فاضلا، متفننا مؤلفا، آخر فقهاء الحجاز من

---

[1] ينظر هدية العارفين 242/2، وشجرة النور، ص: 270، والجواهر الإكليلية، ص: 147.

[2] ينظر كفاية المحتاج 2/ 229، وتوشيح الديباج، ص: 217-218.

[3] ينظر المنهل العذب، ص: 197، ونفحات النسرين ص102، وأعلام ليبيا، ص: 374، والجواهر الإكليلية ص: 150، وتحرير المقالة، ص: 103، ومعجم المطبوعات العربية 1/ 780.

[4] ينظر ترجمته في نيل الابتهاج، ص: 639 (رقم الترجمة 800)، وكفاية المحتاج 278/2 (رقم 701)، وشجرة النور، ص: 279 (رقم1050)، والمنهل العذب، ص: 221، ونفحات النسرين، ص: 110، وأعلام ليبيا، ص: 418، وتراجم ليبية، ص: 62، والجواهر الإكليلية، ص: 172.

المالكية، أخذ عن والده محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب، وقد صرح بذلك في مقدمة "مواهب الجليل"[2]، وعمه بركات بن محمد ابن محمد بن عبد الرحمن الحطاب، وغيرهما، وعنه أخذ أبو مسعود القسطلاني المكي، وأبو العباس أحمد بابا ابن أحمد بن أحمد التنبكتي الصنهاجي الذي أجازه يحيى الحطاب إجازة عامة[3]، وأبو عبد الله محمد بن قاسم القيسي الشهير بالقصار[4]، وأبو العباس أحمد بن أبي العافية الشهير بابن القاضي، وغيرهم.[5]

مصنفاته:

له مؤلفات في الفقه والحساب والمناسك وفي خصوص نوازل الحبس، أبرزها:

- "القول الواضح في بيان الجوائح" حققه الدكتور عبد السلام محمد الشريف، ونشرت طبعته الأولى سنة 1995م لجنة إحياء التراث في كلية الدعوة الإسلامية في طرابلس[6].
- "إرشاد السالك المحتاج لبيان أحكام المعتمر والحاج" كتاب مطبوع، حققه الطالب محمد خميس بامؤمن لنيل درجة الماجستير، طبع بمؤسسة الريان سنة 2010م.
- "أجوبة في الوقف" كتاب مطبوع، طبع بفاس دون تاريخ[7].
- "وسيلة الطلاب في علم الفلك بطريق الحساب" وهو مطبوع بهامش لآلئ الطل الندية[8].
- "مختصر سلك الدرين في حل النيرين" في الميقات[1].

---

[1] قال المقري في "روضة الآس العاطرة الأنفاس في ذكر من لقيته من أعلام الحضرتين مراكش وفاس"، ص: 289، "...الإمام الشهير أبو زكرياء يحيى بن محمد الحطاب التاجوري الأصل المكي الدار".

[2] مواهب الجليل 4/1.

[3] ينظر نيل الابتهاج، ص: 639، وشجرة النور، ص: 280.

[4] ينظر شجرة النور، ص: 295.

[5] المصدر السابق، ص: 297.

[6] ينظر رسالة في حكم بيع الأحباس، ص: 21.

[7] ينظر معجم المطبوعات العربية 780/1، ورسالة في حكم بيع الأحباس، ص: 20.

[8] ينظر معجم المطبوعات العربية 780/1.

- "شرح ألفاظ الواقفين والقسمة على المستحقين" كتاب مطبوع، طبع الطبعة الأولى في تونس سنة 1341هـ في مطبعة العرب، ثم قام الدكتور جمعة الزريقي بتحقيقه وطبع سنة 1995م، وهو من منشورات جمعية الدعوة الإسلامية[2].
- "رسالة في حكم بيع الأحباس"، كتاب مطبوع، قامت بتحقيقه د. إقبال عبد العزيز المطوع، وطبع على نفقة الأمانة العامة للأوقاف بالشارقة 1428 هـ.

وفاته:

اختلفت المصادر التي تناولت سيرة هذا العالم في تاريخ وفاته ومكانها، فأغلب المصادر تذكر أن وفاته بعد سنة 993 هـ[3]، وبعضها تذكر أن وفاته سنة 995 هـ[4]، وبعضها تذكر أنه توفي سنة 993هـ[5].

أما عن مكان وفاته فلم تذكرها أغلب المصادر –التي اطلعت عليها– عدا لقط الفرائد والأعلام حيث ذكرا أنه توفي بمكة[6]، والمنهل العذب حيث بيّن الأنصاري مكان وفاته بقوله: "توفي بطرابلس وضريحه داخل الثغر بجوار جامع محمود"[7].

---

[1] ينظر الأعلام 169/8، ومعجم المؤلفين 114/4.

[2] ينظر رسالة في حكم بيع الأحباس، ص: 21.

[3] ينظر نيل الابتهاج، ص: 639، وشجرة النور، ص: 280، ونفحات النسرين، ص: 110، والمنهل العذب، ص: 222، والجواهر الإكليلية، ص: 174.

[4] لقط الفرائد 945/2 (نسخة مطبوعة ضمن موسوعة أعلام المغرب)، وكفاية المحتاج 279/2، والأعلام 169/8، ومعجم المؤلفين 226/13.

[5] أعلام ليبيا، ص: 418.

[6] لقط الفرائد 945/2 (نسخة مطبوعة ضمن موسوعة أعلام المغرب)، والأعلام 169/8.

[7] المنهل العذب، ص: 222، وقد ذكر الشيخ الطاهر الزاوي ما جاء في المنهل العذب ثم علق قائلا: "ولم يذكر متى رجع إلى طرابلس". أعلام ليبيا، ص: 418 .

تجب الإشارة إلى أن د. جمعة الزريقي قد رجح أن يحيى الحطاب قد دفن في مكة، وأن الضريح الذي أشار إليه الأنصاري في المنهل العذب قد يكون لمحمد الحطاب (الأخ الأكبر للحطاب الكبير) لأنه زار المكان ووجد شاهدا شعريا فوق الباب المؤدي للروضة التي شيدت له تعظيما لشأنه قد كتب عليه بعض الأبيات الشعرية منها: محمد هو بالحطاب مشتهر *** له فضائل لا تحصى لمحصيها. ينظر تراجم ليبية، ص: 63-64.

عبد السلام التاجوري[1]

عبد السلام بن عثمان بن عز الدين بن عبد الوهاب بن عبد السلام الأسمر الشهير بالشيخ عبد السلام العالم التاجوري:

الشيخ الصالح، الفاضل، العالم، العامل[2]، الفقيه البارع، الصوفي المتمكن، المؤرخ، اشتهر باسم الشيخ عبد السلام العالم التاجوري، ولد في إحدى قرى مدينة تاجوراء (سنة 1058 هـ-1648م)، بدأ تعليمه في زاوية مكرم حيث تلقى مبادئ الكتابة، ثم تتلمذ على بعض الشيوخ من معلمي القرآن الكريم واللغة العربية في تاجوراء، منهم: الشيخ عبد الله الحمروشي، والشيخ محمد عريبي، وبعد حصوله على قسط وافر من التعليم انتقل إلى طرابلس وفيها تلقى العلم على علمائها، منهم: الشيخ أحمد المكني مفتي طرابلس الغرب، والشيخ محمد بن مقيل مفتي طرابلس أيضا، ثم التحق بزاوية سيدي سالم المشاط حيث تلقى العلم على الشيخ أبي راوي بن محمد الدوفاني بن عمران بن عبد السلام الأسمر الذي أخذ عنه الطريقة الصوفية، كما درس على الشيخ علي الفرجاني وهو من علماء تونس، وعلى غيره من العلماء[3].

كانت للشيخ عبد السلام التاجوري لقاءات عديدة مع علماء من المشرق والمغرب كالشيخ الإمام أبي الحسن علي اليوسي، وهو من كبار علماء المغرب إثناء رحلته للحج، والشيخ محمد بن ناصر الدرعي، والشيخ علي النوري الصفاقسي[4]، كما كانت له لقاءات مع علماء مشارقة أثناء رحلته للحج صحبة شيخه محمد بن مقيل، منهم: الشيخ عبد الباقي الزرقاني الذي نقل عنه عدة

---

[1] ينظر ترجمته في هدية العارفين 572/1، وشجرة النور، ص: 318 (رقم الترجمة 1243)، والمنهل العذب، ص: 390، وأعلام ليبيا، ص: 227، والجواهر الإكليلية، ص: 222، وتراجم ليبية، ص: 344.

[2] هكذا وصفه محمد مخلوف في شجرة النور إلا أنه أخطأ عندما ذكر نسبه بأنه "أبو محمد عبد السلام بن صالح بن عثمان ..."، وقد تبعه في ذلك الشيخ الطاهر الزاوي عندما ترجم لعلمين يحملان اسما متقاربا وهما: عبد السلام بن صالح بن عثمان بن عز الدين بن عبد الوهاب ابن عبد السلام الأسمر، وترجم لعلم آخر اسمه: عبد السلام بن عثمان بن عز الدين بن عبد الوهاب بن الشيخ عبد السلام الأسمر، وهو المترجم له هنا. ينظر شجرة النور، ص: 318، وأعلام ليبيا، ص: 225، 227، وتراجم ليبية، ص: 348.

[3] ينظر تذييل المعيار، ص: 22 وما بعدها.

[4] ينظر تراجم ليبية، ص: 345.

مسائل في الكتاب خلال إقامته بمصر، وغيره من العلماء الذين التقاهم وأخذ عنهم، أو أجازوه من المغاربة والمشارقة مما لا يتسع المقام لذكره تفصيلا [1].

مصنفاته:

"تذييل المعيار"، في الفتاوى ، حققه الدكتور جمعة الزريقي ، وطبعته جمعية الدعوة الإسلامية في خمس مجلدات سنة 2007م، و"فتح العليم في مناقب الشيخ عبد السلام بن سليم"، و"شرح على مختصر خليل" أو "كتابة على المختصر"، و "الإشارات لبعض ما في الغرب من المزارات"، و"أجوبة على الفاسي"[2].

وفاته:

توفي ليلة الثلاثاء الخامس من شوال سنة 1139 هـ.

محمد بن محمد الفُطيسي:

الفقيه العالم الجليل المؤلف، أحد علماء مدينة زليتن المبرزين، ولد في أوائل المائة الثالثة الهجرية بعد الألف بمدينة زليتن، ونشأ في بيت علم وفضل، أخذ العلم عن والده وأعمامه، درس في زاوية الفرجاني بساحل الأحامد، وبزاوية النعاس بتاجوراء، كان مشهورا بالجد في تحصيل العلم حتى بلغ فيه درجة التدريس والتأليف، ثم رجع إلى زليطن وتولى التدريس في زاوية آل الفُطيسي، وعكف على التأليف، وصرف وقته كله في التدريس والتأليف، وفي آخر حياته بنحو ثمان سنوات لزم بيته، وكان العلماء وطلاب العلم يأتونه للاستفادة من علمه وتوجيهاته[3].

مصنفاته:

له مؤلفات مفيدة في أكثر من علم، منها منظومته الفقهية التي سماها "الضوء المنير المقتبس في مذهب الإمام مالك بن أنس"، وقد نالت هذه المنظومة إعجاب أهل العلم، التي تشتمل على واحد وعشرين وأربعمائة وألفين

---

[1] ينظر تذييل المعيار 25/1.

[2] ينظر أعلام ليبيا، ص: 227، وتذييل المعيار، 1/ 26-28.

[3] ينظر أعلام ليبيا، ص: 354، والضوء المنير المقتبس في مذهب الإمام مالك بن أنس، ص: 7.

من الأبيات من بحر الرجز، قام بنشرها الشيخ الطاهر الزاوي سنة 1388 هـ-1968م، وقد أثنى الشيخ الزاوي على المؤلف ومنظومته بقوله: "قد خلف من تأليفه ما يدل على غزارة علمه، ولو لم يكن له في مجال التأليف إلا هذه المنظومة لكفاه فخرا بما حوته من دقيق المسائل، وكثرة الفروع، وتحري المشهور والراجح مما اشتملت عليه كتب المذهب"[1] وشرحها المؤلف في مجلدين، وقد ضاع أكثره، وله أيضا "منظومة في التوحيد"، و"منظومة في النحو"، وشرح كلا منهما شرحا مفيدا، وقد خلف من تآليفه ما يدل على غزارة علمه[2].

وفاته:

توفي رحمه الله سنة 1310 هـ تقريبا عن سن تناهز المائة.

محمد بن مفتاح بن محمد قِرّيو الرضواني المصراتي:

ولد الشيخ الجليل بمدينة مصراته سنة 1332 هـ، قرأ القرآن على جده لأمه الفقيه منصور بن حامد، وعلى والده الشيخ مفتاح قريو، وعلى صديق والده الفقيه عبد الواحد الأصيفر في جامع قريتهم، ثم تلقى مبادئ العلوم اللغوية، والشرعية، والعقلية، والقرآنية على جماعة من العلماء، منهم والده والشيخ محمود الزواوي، والشيخ رمضان أبو تركية، وعن أستاذه الشيخ رحومة الساري في زاوية أحمد زروق بمصراته.

وعندما انتقل أستاذه الشيخ رحومة الساري إلى التدريس في زاوية عبد السلام الأسمر بزليطن ذهب معه الشيخ محمد قريو، الذي لازمه مدة عشر سنين وأخذ عنه عدة فنون من العلوم التي كانت سائدة في تلك الآونة، كما أخذ عن الشيخ منصور أبو زبيدة، وعن الشيخ أحمد المبسوط وغيرهما.

وبعد التحاقه بالزاوية الأسمرية تحصل على شهادة التطوع، وبذلك عُيّن مدرسا في المعهد الأسمري، واستمر في مهنة التدريس ثمانية أعوام، وبعد الحرب العالمية الثانية عُيّن مدرسا في المعهد الزروقي بمصراته، واستمر في إعطاء الدروس مدة عشرين سنة، وخلال ذلك، وبعد إنشاء الجامعة الإسلامية

[1] الضوء المنير المقتبس، ص: 8.

[2] ينظر الجواهر الإكليلية، ص: 261-262.

تقدم لامتحان الحصول على الشهادة العالمية ونجح فيها، وكان ذلك سنة 1964م، كما تلقى أصول الفقه في هذه الفترة على أحد علماء الأزهر الشريف، وهو الشيخ عثمان المريزيقي المصري، وبعد نيله الشهادة العالمية عُيّن مدرسا في المعهد الأسمري بزليطن، ثم انتقل إلى معهد القويري في مصراته بعد إلغاء الجامعة الإسلامية[1].

ولما بلغ االشيخ سبعين سنة تقاعد عن وظيفة التعليم، وانكب على مؤلفاته ينقحها ويحاول طبع ما اكتمل منها، ويكمل ما بدأ في تأليفه إلى جانب ذلك يقوم بالإفتاء للناس الذين يتوجهون إليه بالمسائل الشرعية[2].

مصنفاته:

للشيخ مؤلفات عديدة في علوم مختلفة، منها: "حاشية على عون الساعي في فقه عشماوية الرفاعي"، و"جواهر الفقه المختارة، من أقرب المسالك الحسن العبارة" وهو نظم طويل ،نظم فيه مسائل الفقه على المعتمد من مذهب الإمام مالك، ومجموعة من الفتاوى الفقهية[3]، و"المشقة تقتضي التخفيف، ودليله حديث النبي ﷺ" لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِى لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ"[4]، و"جواهر الرد على التنابلة القاصرين في الفروع الفقهية ويتفوهون بالفتوى من غير معرفة للقواعد الشرعية"، و"الرد على المارقين"، وله أيضا قواعد نفيسة في علم الفلك وأهمها "قاعدة مدخل العام العربي بالحساب الفلكي"، ونظم "تاريخ التشريع الإسلامي"، و"خصائص الأمة الإسلامية التي اشتهرت في القرآن والأحاديث النبوية"، وفي التفسير "بحوث في آيات قرآنية"، وله في العقائد نظم وشرح "لب العقائد الصغير"، وله في الفلسفة نظم "تعاريف الفلسفة"، ونظم "الفرق الكلامية

[1] ينظر سلم الإنشاء، ص: 5-7.

[2] ينظر تراجم ليبية، ص: 276.

[3] وقد قام الدكتور جمعة محمود الزريقي بجمعها وتحقيقها في كتاب بعنوان " فتاوى الشيخ قريو وبعض آثاره العلمية".

[4] صحيح البخاري 682/2 (كتاب الصوم: باب السواك الرطب واليابس للصائم)، ومسلم 151/1 (كتاب الطهارة: باب السواك).

في الأمة الإسلامية" طبع بذيل كتاب لب العقائد الصغير[1]، وغيرها من المؤلفات التي قدمها للمكتبة الليبية والإسلامية في شتى العلوم[2].

وفاته:

توفي رحمه الله سنة1421 هـ الموافق 2000م عن سن تناهز السادسة والثمانين من عمره[3].

أبو القاسم بن محمد بن أحمد التواتي:

أبو القاسم بن محمد بن أحمد التواتي، ولد بواحة الكفرة، ونشأ بها، وحفظ القرآن فيها، ثم تحول لدراسة العلوم فتلقى على والده عدداً من كتب الفقه والنحو، ولما توفي والده وحصل الجلاء بسبب حرب الإيطاليين، هاجر إلى السودان ودخله من جهة تشاد، ثم التحق بالسودان الشرقي لإتمام دراسته، فأقيم إماماً للصلاة بزاوية السنوسية في بلدة تسمى بـ"الفاشر"، وانتسب لزاوية الميرغني لدراسة العلوم، فدرس فيها علم الحديث، والنحو، والبلاغة، والفقه على علماء متخرجين بالسودان من بينهم المرحوم الشريف عبد الرحمن كرار، والأمام عبد الماجد الفلاتي، والشيخ يوسف الترابي، والشيخ النجيب البرقاوي، والتقى ايضاً بعدد من علماء الشناقطة من بينهم الشيخ أحمد زيدان بن المصطفى الجنكي الشنقيطي، فتلقى عنهم الفقه أصلاً وفرعا وقاعدة، ثم قفل راجعا إلى تشاد فجلس في بلدة تسمى "فايا" عاصمة البرقوات لإلقاء الدروس هناك لعامة المسلمين، فمكث فيها نحو سبعة عشر عاما وتولى فيها الإفتاء التزاما لوجوبه عليه ، وحل

---

[1] ينظر تراجم ليبية، ص: 281-286، ومقدمة سلم الإنشاء، ص: 7-8، ومنهج فقهاء ليبيا في الإفتاء محمد مفتاح قريو أنموذجا، ص: 16-18 (بحث منشور في مجلة كلية الآداب، العدد الحادي عشر) تحقيق ودراسة: الدكتور جمعة الزريقي. [https://www.misuratau.edu.ly/scientific-journals/arts-journal/eleventh-issue/].

[2] ومن مؤلفاته أيضا: نظم سلم الإنشاء، ونظم المجاز المفرد في البلاغة، ونظم الحقائق النحوية (معينة الطلاب)، و نظم في علم الحساب، وكتاب تراجم أعيان **العلماء من أبناء مصراتة القدماء**، وتراجم الصحابة المشهورين في الشمال الإفريقي، وكتاب معارك الجهاد التي وقعت في مصراته زمن الحروب الإيطالية، ونظم ملوك بني العباس في بغداد، ونظم أهم غزوات الرسول، ونظم ترجمة المؤلف، وجواهر الضوابط، وجواهر القصائد، وغير ذلك، ينظر المصادر السابقة.

[3] ينظر تراجم ليبية، ص: 385.

مشاكل أهالي تلك المنطقة في الدماء والمواريث، وفي أثناء ذلك طلبته الحكومة الفرنسية بأن يعلّم اللغة العربية في مدارسها، وينظر في مهمات القضاء الشرعي فمكث يعمل نحو ثمانية أعوام ثم استقال، وقفل راجعاً إلى وطنه ومسقط رأسه عام 1960م، له مؤلفات بعضها تم بالتبيض وبعضها لم يتم.

مصنفاته:

ألف الشيخ التواتي عدة مؤلفات، منها:

- "الإسعاف بالطلب مختصر شرح المنهج المنتخب في قواعد مذهب الإمام مالك" وهو مختصر لـ "شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب" للإمام أحمد بن علي المنجور الذي شرح فيه المنظومة الشهيرة للعلامة أبي الحسن الزقّاق التجيبي المسماة بـ "المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب"، وهي من أجمع وأفضل ما نظم في القواعد الفقهية عند المالكية.

وقد حقق الدكتور حمزة أبو فارس وعبد المطلب قنباشة كتاب "الإسعاف بالطلب" ونشرته دار الحكمة بطرابلس.

- "مرجع المشكلات في الاعتقادات والعبادات والمعاملات والجنايات على مذهب الإمام مالك"، المسند لنيف وأربعين مصنفا، نشرته مكتبة النجاح بطرابلس.
- "رفع الالتباس في وجوب الصوم والفطر برؤية قطر دون آخر على جميع الناس" رسالة صغيرة بناها على خمسة فصول وخاتمة (الفصل الاول) في وجوب اتباع الكتاب والسنة وترك ما خالفهما، (الفصل الثاني) في أنه لا مذهب لأحد من المشايخ والآباء الا ما وافق الكتاب والسنة، (الفصل الثالث) في رؤية قطر من أقطار المسلمين تعمم الصوم والإفطار لجميع الأقطار، (الفصل الرابع) في وجوب الصوم والإفطار بنقل المسمعات المحدثات، (الفصل الخامس) في ذم الافتراق في الدين، (الخاتمة) في التقوى.

- "تنبيه الأولاد فيما كان عليه السلف الصالح والأجداد" ذكر فيه سيرة المتقدمين والمتأخرين[1].

الشيخ الصادق بن عبد الرحمن الغرياني:

الشيخ العلامة الصادق بن عبد الرحمن بن علي الغرياني عالم ليبي من علماء المذهب المالكي المعاصرين، ولد سنة 1942م، تخرج من كلية الشريعة بمدينة البيضاء عام 1969م، وفي عام 1972م تحصل على درجة الماجستير من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر (شعبة الفقه المقارن)، ثم نال درجة الدكتوراه في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر عام 1979م، وفي عام 1984م تحصل على شهادة دكتوراه أخرى من قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية من جامعة (إكستر) في بريطانيا، اشتغل بالتدريس الجامعي وأشرف على عدد كبير من الرسائل العلمية في مرحلة الدراسات العليا بقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بكلية الآداب بجامعة طرابلس[2]، وبعد قيام ثورة 17 فبراير عام 2011 م عُيِّن مفتيا للديار الليبية.

مصنفاته:

قدم الشيخ العلامة الصادق الغرياني خدمة جليلة للفقه المالكي من خلال بحوثه ومؤلفاته العلمية وتحقيقاته النافعة التي أثرت المكتبة الفقهية المالكية حيث تنوعت موضوعاتها من فقه وقواعد وفتاوى وغير ذلك، وفيما يلي بيان لأهم هذه المؤلفات التي طبعت ونشرت:

- "مدونة الفقه المالكي وأدلته"، مؤسسة الريان (الطبعة الأولى).
- "الغلو في الدين، مظاهر من غلو التطرف وغلو التصوف"، دار السلام للطباعة والنشر (الطبعة الخامسة).
- "فتاوى المعاملات الشائعة"، دار السلام للطباعة والنشر.
- "فتاوى المرأة المسلمة"، مؤسسة الريان.

---

[1] ينظر مرجع المشكلات، ص: 8-9.

[2] ينظر التناصح الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ الصادق الغرياني على الربط التالي: [http://www.tanasuh.com/online/biography.php]

- "ناسخ الحديث ومنسوخه" للحافظ ابن شاهين (تحقيق ودراسة) دار ابن حزم.
- "قمع الحرص بالزهد والقناعة للقرطبي المفسر" (تحقيق ودراسة)، دار ابن حزم.
- "عدة المريد الصادق"، للشيخ أحمد زروق (تحقيق ودراسة)، دار ابن حزم (الطبعة الأولى).
- "تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث"، دار ابن حزم.
- "الحكم الشرعي بين النقل والعقل"، دار ابن حزم .
- "القرطبي المفسر وكتابه الجامع لأحكام القرآن"، مكتبة الطالب الجامعي طرابلس.
- "العبادات أحكام وأدلة" (الجزء الأول والثاني)، دار ومكتبة الشعب للنشر والتوزيع ، مصراته (الطبعة الحادية عشر).
- "العبادات أحكام وأدلة" (الجزء الثالث) دار الكتب الوطنية (الطبعة الأولى).
- "الزِّفاف وحقوق الزوجين"، دار ابن حزم (الطبعة الأولى).
- "الأسرة أحكام وأدلة"، منشورات جامعة طرابلس.
- "دفن الميت وعادات المآتم"، دار ابن حزم .
- "أساسيات الثقافة الإسلامية"، دار ومكتبة بن حمودة للنشر والتوزيع، زلتين (الطبعة السابعة).
- "المعاملات أحكام وأدلة"ـ القسم الأول مطبوع بمطابع سبها (الطبعة الثانية).
- "المعاملات في الفقه الإسلامي"، الطبعة الأولى 2001، الجامعة المفتوحة.
- "الأدعية والأذكار"، دار ابن حزم (الطبعة الأولى).
- "في العقيدة والمنهج"، الطبعة الثانية 2006، دار ابن حزم.

- "المعاني في تفسير القرآن"، صدر منه جزء (الذاريات . قد سمع . تبارك . عم).
- "تطبيقات قواعد الفقه عند المالكية من خلال كتابي إيضاح المسالك للونشريسي، وشرح المنهج المنتخب للمنجور"، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.
- "تطبيقات قواعد الفقه عند المالكية من خلال كتاب البهجة شرح التحفة للتسولي"، دار ابن حزم.
- "إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك، للونشريسي"، (تحقيق)، الطبعة الثالثة 2006، دار ابن حزم.
- "العقيدة الإسلامية"، الجامعة المفتوحة، دار ابن حزم.
- "فتاوى وتحقيقات في مسائل فقهية تكثر الحاجة إليها"، دار ابن حزم.
- "تصحيحات في تطبيق بعض السنن"، دار ابن حزم.
- "قضايا فقهية ومالية معاصرة "، دار ابن حزم، 2007.
- "الصلاة بين السواري والقيام مع الإمام حتى ينصرف"، مكتبة الشعب، مصراته.
- "مناسك الحج والعمرة"، مكتبة الشعب، مصراته.
- "ضوابط الاجتهاد عند المالكية"، مكتبة حمودة، زليتن، 2009.
- "في المنهج والتطبيق بين الإفراط والتفريط"، مكتبة حمودة، زليتن، 2009.
- "المرأة المسلمة أسئلة وردود"، دار الكتب الوطنية (الطبعة الأولى).

المطلب الثاني: أهم المصنفات الشرعية التي ألفها علماء ليبيا من القرن العاشر إلى بدايات القرن الخامس عشر الهجري

ساهم علماء ليبيا كغيرهم من علماء البلاد الإسلامية بجهودهم الطيبة في مجال التأليف خلافا لما يعتقده بعض الناس من خلو هذا القطر من العلماء الذين شاركوا في الحركة العلمية، فالمكتبة الإسلامية تزخر بعديد المؤلفات القيمة لعلماء وفقهاء من هذا البلد الطيب في مختلف العلوم والمجالات كالعقيدة، والفقه

وأصوله، والمنظومات الفقهية، والفتاوى، وعلوم القرآن الكريم، وعلم الحديث وغير ذلك، وفيما يلي نذكر نماذج من مؤلفات ألفها علماء ليبيون ونبين قيمتها العلمية، منها:

مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب:

يعتبر هذا الكتاب موسوعة فقهية ،ضم بين دفتيه أحكام الفقه على مذهب الإمام مالك، شرح فيه مؤلفه مختصر خليل شرحا وافيا كافيا، فجاء كما قال: "يستغنى به عن كثير من المطولات والمختصرات"[1]، وقد بين في مقدمته السبب الذي دعاه إلى تأليف هذا الشرح ما لمسه من عدم استيفاء شروح من تقدمه على المختصر حيث بقيت فيه مواضع مغلقة، ومسائل كثيرة مطلقة يعسُر على الطالب فهمها، وغوامض يصعب استيعابها، وفي ذلك قال رحمه الله: "فاستخرت الله تعالى في شرح جميع الكتاب، والتكلم على جميع مسائله مع ذكر ما تحتاج إليه كل مسألة من تقييدات وفروع مناسبة وتتمات مفيدة، من ضبط وغيره، ومع ذكر غالب الأقوال وعزوها وتوجيهها غالبا، والتنبيه على ما في كلام الشروح التي وقفت عليها لهذا الكتاب"[2]؛ لهذا يعد هذا الكتاب من أحسن شروح مختصر خليل في الجمع والتحصيل، وقد أثنى على هذا الشرح غير واحد ممن ترجم لصاحبه، قال الحجوي: "له شرح على المختصر الخليلي استمد منه كل من شرحه بعده، وهو أكثر الشروح تحريرا واتقانا، وعليه اعتمد البناني، وابن سودة، والرهوني في كثير من تعقباتهم على الزرقاني ..."[3] فصار هذا الكتاب موردا للعلماء ينهلون منه ويحرصون على النقل عنه.

وقال أحمد التنبكتي: "وله تآليف حسان أجاد فيها ما شاء كشرحه على مختصر خليل تركه مسودة فبيضه ولده يحيى في أربعة أسفار كبار، يدل على جودة تصرفه وكثرة اطلاعه وإمامته، لم يؤلف على خليل مثله جمعا وتحصيلا

---

[1] مواهب الجليل 4/1.

[2] مواهب الجليل 1/ 2، 3.

[3] الفكر السامي 104/4.

بالنسبة لأوائله ، ولكتاب الحج منه استدرك فيه على خليل وشراحه وشراح ابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم أشياء كثيرة ..."[1]، حيث استدرك الحطاب في شرحه هذا على كبار العلماء كابن الحاجب، وابن عبد السلام، وابن عرفة وغيرهم، وقد بيّن ذلك بقوله: "وأنبه أيضا على ما في كلام ابن الحاجب وشروحه، وكلام الشيخ ابن عرفة، وغيرهم؛ لقصد تحرير المسائل، لا للحط من مرتبتهم العلية ، لعلمي بأن ذلك لا ينقص من مرتبتهم، وأعوذ بالله أن أكون ممن يقصد ذلك"[2]؛ لذلك كان عمدة لمن جاء بعده من شارحي المختصر مثل الشيخ محمد بن عبد الله الخرشي (ت1101 هـ)، والشيخ محمد بن أحمد عليش (ت 1299 هـ)، وغيرهما.

وتكمن أهمية هذا الشرح فيما يلي:

استهل المؤلف كتابه بمقدمة فيها فوائد كثيرة ومعارف جمة، ذكر فيها العلماء الذين شرحوا المختصر الخليلي قبله كالعلامة بهرام بن عبد الله الدميري، وعبد الحق بن علي بن الفرات المصري، وعبد الله بن مقداد الأقفهسي، ويوسف البساطي وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين، ثم انتقد باختصار هذه الشروح فبيّن بعض مزاياها ومواضع الخلل أو النقص فيها، ثم بعد ذلك ذكر سنده الفقهي والحديثي إلى الإمام مالك ثم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما ذكر أسانيد بعض كتب المالكية المشهورة ابتداء من الموطأ والمدونة والعتبية والموازية، مرورا بكتب ابن أبي زيد القيرواني (ت 386 هـ)، وكتب القاضي عبدالوهاب (ت 422 هـ)، وكتب ابن عبد البر (ت 463 هـ) وغيرهم، وانتهى بذكر مؤلفات الشيخ تاج الدين بهرام (ت 805 هـ) فذكر سنده لشروح بهرام الثلاثة على المختصر وكتابه الشامل.

[1] كفاية المحتاج 228/2.

[2] مواهب الجليل 3/1.

كما تكمن أهمية هذا الكتاب في احتوائه على نصوص من كتب قيمة فقدت من المكتبة الإسلامية، أو ضاع بعضها، أو بعضها ما يزال مخطوطا يصعب الوصول إليه كالواضحة[1] وغيرها.

كذلك يتميز شرحه باحتوائه على أقوال الإمام مالك، وأقوال كبار علماء المذهب المالكي كسحنون، وابن حبيب، وابن المواز، وابن أبي زيد، وابن رشد وغيرهم، فعلاوة على جمعه لآراء علماء المالكية فإنه يذكر رأي المخالفين من المذاهب الأخرى كالحنفية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية، كما يذكر آراء وأقوال بعض الفقهاء مثل طاووس، والحسن البصري، والضحاك، والأوزاعي، والثوري، وعمر بن عبد العزيز، وسفيان بن عيينة، وغيرهم؛ حتى يستوعب الأقوال في المسألة من داخل المذهب وخارجه ثم يبين الراجح من الخلاف، والمعتمد من الأقوال، وإن بقي للمسألة جوانب أخرى متصلة بها بحثها على شكل فوائد، أو تنبيهات، أو تفريعات.

ومن سماته أيضا الاعتماد في الاستدلال على الكتاب والسنة والقياس والإجماع؛ لهذا يعد الكتاب مرجعا مهما في الفقه المالكي بأدلته الشرعية، كما يتسم بضبط الألفاظ والكلمات وشرحها لغويا وشرعيا حتى لا يقع أي لبس في قراءتها أو فهمها، ويرجع في كل فن إلى أهله، مما يجعل الكتاب مصدرا مهما للتعريف بالمصطلحات الشرعية.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن هذا الكتاب يعد من المصادر المعتمدة في الفقه المالكي، أقبل عليه العلماء ينهلون منه، ويستشهدون به في تآليفهم حتى وقتنا الحاضر.

[1] الواضحة: كتاب مخطوط ألفه عبد الملك بن حبيب (ت 238 هـ)توجد قطعة من الجزء الأول بخط أندلسي بخزانة القرويين بفاس تحت عدد 809/40، ومكتبة القيروان التي يوجد بها عدة قطع إحداها تضمنت الجزء الأول من كتاب الوضوء. ينظر تحرير المقالة، ص: 192 (هامش 333)، ومباحث في تاريخ المذهب المالكي، ص: 70.

تحرير الكلام في مسائل الالتزام لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب تحقيق عبد السلام محمد الشريف:

تكمن أهمية هذا الكتاب في كونه أقدم ما وصل إلينا من المؤلفات في فقه المعاملات الالتزامية، فلم يسجل في تاريخ المخطوطات العربية حتى يومنا هذا وجود كتاب أقدم منه في إحدى المكتبات المعروفة خص فيه موضوع الالتزامات بالتأليف والتصنيف[1]؛ لهذا يعتبر الإمام الحطاب رائد نظرية الالتزام، وهو أول من ألف في هذا الباب، وقد صرح بذلك في مقدمة كتابه حيث قال: " فقد شاع على مذهب الإمام مالك رضي الله عنه الحكم بالالتزام وكثر السؤال عن ذلك عند التشاجر والخصام، ولم يكن له في كتب أهل المذهب باب، ولا فصل مقرر، ولا علمت فيه مصنفا يؤخذ حكمه منه ويحرر؛ بل مسائله متفرقة في الكتب والأبواب، كثيرة التشعب والاضطراد، ....فاستخرت الله تعالى في جمع ما تيسر من مسائله، وضبط أقسامه، وتبيين مشكله، وتحرير أقسامه، بحسب ما أدى إليه فهمي الفاتر وعلمي القاصر... مع علمي بأن المصنفين في الأبواب المقررة والمسائل المشتهرة يقع منهم الخطأ في عدة من المسائل، وفي كثير من التوجيهات والدلائل، فكيف بالتصنيف في باب لم تحصر مسائله تصنيفا، ولم تضبط قواعده تأليفا... وسميته "تحرير الكلام في مسائل الالتزام"[2].

وقال في آخره: "وقد تم الكلام فيما حررته من مسائل الالتزام ... فجاء بحمد الله كتابا مفيدا في بابه عظيم النفع لمن أمعن فيه من طلابه، جمعت فيه فوائد عديدة، وتحقيقات مفيدة، وسفرت فيه عن نكت تستغرب وتستبدع، وأوضحت فيه مشكلات ليس لها في كثير من المصنفات مورد ولا مشرع، فنحمده على ما منّ به من إلهام هذا التصنيف وإتمامه على هذا الوضع".[3]

في هذا الكتاب عالج الحطاب نظرية الالتزام وفق منهج علمي يضاهي أحدث الأساليب العلمية في عصرنا الحاضر، حيث اعتمد على أمهات الكتب

---

[1] ينظر مقدمة تحرير الكلام في مسائل الالتزام، ص: 3.

[2] تحرير الكلام في مسائل الالتزام، ص: 66.

[3] المصدر السابق، ص: 413.

في الفقه المالكي لجمع مسائل الالتزام والكشف عنها في مظانها، واهتم بعزو الأقوال إلى أصحابها، وكان يناقش هذه الأقوال ثم يعقب عليها ليصل إلى الترجيح والاختيار، وكان في اختياره يراعي ما جرى به العمل في الفقه والقضاء كما هو الحال عند الباحثين اليوم عندما يستندون في آرائهم إلى المبادئ العامة التي تقرها أحكام المحكمة العليا[1].

من خلال ما سبق نرى أن الحطاب أول من تعرض لفكرة الالتزام بتأليف مستقل بذاته أصّل فيه نظرية الالتزام في الفقه الإسلامي ، فقام باستخراج مسائل الالتزام المبعثرة في أمهات الكتب وجمعها في كتاب ليسهل على طالب العلم أن ينهل منها متى شاء دون مشقة أو عناء.

القول الواضح في بيان الجوائح لأبي زكريا يحيى بن محمد بن محمد الحطاب:

يعتبر هذا الكتاب من نوادر الفقه المالكي، حيث أفرد مؤلفه أحكام الجوائح بتأليف مستقل بذاته[2]، فكان له فضل السبق في ذلك حيث لم يفرد علماء المالكية موضوع الجوائح بالدراسة في كتاب مستقل بالرغم من تناولهم لأحكام الجوائح في جل كتبهم.

وقد تناول الشيخ يحيى الحطاب كثيرا من المسائل المتعلقة بالجوائح وأصّل أحكامها وفق المذهب المالكي مع ذكر الخلافات داخل المذهب، ولا يتعرض لأقوال المذاهب الأخرى إلا نادرا[3].

هذا العالم الجليل سطّر لنا نظرية الجوائح في الفقه الإسلامي وهي تقابل نظرية الظروف الطارئة في القانون الوضعي، حيث تناول الدكتور عبد السلام محمد الشريف من جامعة قاريونس ببنغازي دراسة تلك النظرية وبحثها أثناء دراسته وتحقيقه لكتاب "القول الواضح في بيان الجوائح"، فقد بيّن أن الشيخ يحيى

---

[1] ينظر الجواهر الاكليلية، ص: 146.

[2] تكلم الحطاب عن الجوائح في خمسة فصول: الأول في معنى الجائحة، والثاني في حكمها وأصل وجوبها، والثالث في معرفة ما هو جائحة مما ليس بجائحة، والرابع ما توضع فيه الجائحة مما لا توضع فيه، والخامس في مقدارها وكيفية اعتبارها. ينظر الجواهر الإكليلية، ص: 174.

[3] ينظر مقدمة أحكام الجوائح في الفقه الإسلامي وصلتها بنظريتي الضرورة والظروف الطارئة ص: (ج).

الحطاب بنى نظريته على الأحكام المتعلقة ببيع الثمار والخضروات التي تباع قبل جنيها إذا أصيبت بآفات تقلل من محصولها كما وكيفا، فإذا خرج ذلك عن المعتاد فهل تحمل الخسارة على البائع أم على المشترى؟

ذهب المالكية إلى أنها تحمل على البائع، ومن هنا نشأت نظرية الجوائح التي قامت على أساس حرمة أخذ مال الغير دون وجه حق؛ لأن البائع لا يستحق عوضا مقابل الجزء التالف من الثمرة بسبب حدوث الجائحة، والنتيجة المهمة المترتبة على ذلك رفع الضرر الذي يصيب المتعاقد إذا ما نفذ التزامه بسبب الظرف الطارئ غير المتوقع عند التعاقد، فيجري تعديل العقد بوضع الجوائح؛ لأن ما تلف يجب ألا يقابله شيء من الثمن[1].

من خلال ما سبق يتضح لنا أن فقهاءنا بذلوا جهدهم من أجل التأصيل والتنظير، فسعوا لوضع اللبنات الأولى لنظريات فقهية متعددة أوجدوا من خلالها حلولا لكثير من المشكلات الاقتصادية التي قد تواجه الناس في كل زمان ومكان، وتيسر لهم معاملاتهم ، وتدفع عنهم الضرر.

تذييل المعيار[2] لعبد السلام بن عثمان بن عز الدين بن عبد الوهاب بن عبد السلام الأسمر الشهير بالشيخ عبد السلام العالم التاجوري:

يعد كتاب تذييل المعيار من الكتب الجليلة النافعة، قيد المؤلف فيه اجتهادات علماء المذهب المالكي ممن اشتهروا بالفتوى في حواضر شمال إفريقية، حيث قدم خدمة جليلة للفقه الإسلامي تمثلت في حفظ أقوالهم ورسائلهم العلمية ومباحثهم الفقهية، إلى جانب ذلك ما أضافه المؤلف من تعليقات وتصويبات تدل على سعة علمه واطلاعه[3].

إن هذا الكتاب قد أضاف إلى مكتبة الفقه المالكي كتابا جديدا في فقه النوازل حيث سد الكتاب حلقة كانت مفقودة في فقه النوازل الجامعة ، فقد جاء

---

[1] ينظر الجواهر الإكليلية، ص: 173-174.

[2] حقق هذا الكتاب الدكتور جمعة محمود الزريقي وطبعته جمعية الدعوة الإسلامية في خمس مجلدات سنة 2007م.

[3] ينظر تذييل المعيار، ص: 6.

الشيخ الونشريسي (ت 914 هـ) ليجمع فتاوى علماء افريقية والأندلس في كتابه المعيار، وينتهي مع بداية القرن العاشر الهجري، بعد ذلك بقرون ألف الوزاني (ت 1342 هـ) كتابه المعيار الجديد الذي جمع فيه فتاوى علماء فاس وما حولها إلى النصف الأول من القرن الرابع عشر، وبظهور كتاب تذييل المعيار الذي نقل فيه مؤلفه فتاوى علماء المالكية في القرن الحادي عشر وأوائل القرن الثاني عشر تم تغطية الفترة ما بين كتاب المعيار وكتاب المعيار الجديد[1].

يعتبر هذا الكتاب من الكتب الجامعة للفتاوى من حيث المادة العلمية التي غطت عصر المؤلف في مجال الفتوى ومن حيث الرقعة الجغرافية التي يتناولها، فلم يقتصر الشيخ التاجوري على نقل فتاوى بعض المناطق في الغرب الإسلامي فقط وإنما غطى بمؤلفه كل المناطق التي يوجد بها فقهاء المالكية وتصدر عنهم الفتوى كالأزهر الشريف، حيث نقل عن عدة علماء من مصر منهم على سبيل المثال علي الأجهوري، وعن علماء من ليبيا على رأسهم مفتي طرابلس الشيخ محمد بن مقيل الكبير، وعن الشيخ أبي القاسم عظوم مفتي القيروان، وهو من كبار علماء تونس، وعن الشيخ يحيى الشاوي من الجزائر، وعن علماء المغرب الأقصى وعلى الأخص عبد القادر الفاسي الذي اشتهر بالإفتاء، وبالتالي يتميز كتاب تذييل المعيار للتاجوري عن معيار الونشريسي جغرافيا بجمعه لفتاوى علماء شمال افريقية من المالكية، وزمنيا كون الفتاوى كانت خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر[2].

كما نقل المؤلف في هذ السفر القيم بعض الفتاوى لمجموعة من علماء ليبيا ممن عاصرهم المؤلف لم نعرف من آثارهم في الفتوى شيئا، فإليه يعود الفضل في جمعها، ولولاه لضاعت هذه الآثار الفقهية، فقد نقل لنا مسائل أفتى

---

[1] ينظر المصدر السابق، ص: 67.

[2] ينظر من نفائس المخطوطات الليبية، ص: 5 على الرابط التالي: [http://www.gzrigi.ly/books/tddeel%20almeare.pdf].

فيها بعض علماء ليبيا كالشيخ محمد بن مقيل، والشيخ أحمد المكني، والشيخ محمد الصالح الحضيري، والفقيه محمد بن مساهل الطرابلسي، وغيرهم[1].

كذلك يشكل هذا الكتاب مادة مصدرية هامة لتاريخ ليبيا الثقافي حيث نقل لنا المؤلف معلومات حول بعض الأعلام الذين عاشوا في عصره، بعضها يؤكد ما هو معروف متداول، والآخر يتضمن إضافة جديدة لم تعرف سابقا ، كما تضمنت الفتاوى الصادرة عن علماء ليبيا إشارات إلى عادات وتقاليد اجتماعية خاصة في مجال الزواج والطلاق والمهر وغيرها، كما وردت في الفتاوى بعض المعلومات عن الحياة الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت كأنواع العملة التي كانت مستعملة، ومعلومات عن الصناعات، وعن الصيد، وعن بعض الحيوانات التي تعيش في ليبيا، وعن الزروع والأشجار، وكراء الحيوانات للنقل والزارعة، وغير ذلك، الأمر الذي يجعل من هذا الكتاب مصدرا هاما للمؤرخ والاجتماعي وغيرهما[2].

بهذا يتضح لنا أهمية هذا الكتاب الذي يدل دلالة واضحة على الثروة الفقهية عند علماء ليبيا خاصة وعلماء المغرب العربي عامة في ذلك الزمن، كما يبرز لنا أهمية كتب النوازل التي تعتبر منجما بكرا يجب الرجوع إليها والاستفادة منها من الناحية الفقهية والتاريخية على حد سواء فكما يستفاد من النازلة في رسم الحكم الشرعي على مسألة حادثة فإنها في الغالب تمدنا بإيحاءات ومعلومات تاريخية قد لا يشار إليها في كتب التاريخ أو كتب السير والتراجم.

الضوء المنير المقتبس في مذهب الإمام مالك بن أنس لمحمد بن محمد الفطيسي:

ألف الشيخ محمد الفطيسي منظومته الفقهية "الضوء المنير المقتبس في مذهب الإمام مالك بن أنس"، وهي أرجوزة طويلة تشتمل على واحد وعشرين وأربعمائة وألفين من الأبيات، ضمت جميع أبواب الفقه، بدأها بباب الطهارة وأنهاها بباب علم الفرائض، جمع المؤلف فيها مسائل فقهية كثيرة، وضمنها من

[1] ينظر تراجم ليبية، ص: 359.

[2] ينظر تذييل المعيار، ص: 70-71.

الفروع ما لم يتعرض له كثير من المؤلفين غيره، وما يميز هذا النظم أن مؤلفه لم يفته أن ينص في كثير من الأحيان على الراجح[1] والمشهور[2]، والضعيف من المذهب أثناء النظم، حتى يفيد طالب العلم بما تطمئن إليه نفسه من راجح الأقوال ومشهورها، ويبين الضعيف ليتجنب اتباعه ،كما يسند الأقوال لأصحابها ،فيصرح باسم صاحب القول[3]، أو من رجحه، أو ضعفه، كذلك يستدل بالأدلة الشرعية[4] مما يدل على سعة علمه واطلاعه[5].

وقد قام الناظم بذكر الأحكام الشرعية وفقا لاجتهادات مدرسة الفقه المالكي فهو لم يتعرض لذكر الخلاف مع المذاهب الأخرى.

وطريقة تأليف الكتاب هى النظم، وهى من الطرق السائدة قديما في تدريس العلوم الدينية، فمدرسة الفقه المالكي –كغيرها من المدارس الفقهية الأخرى– غنية بمثل هذه المنظومات التي كانت تدرس في المساجد والزوايا والمنارات العلمية، ولا يخفى على أحد الدور الذي لعبته المنظومات الفقهية في العملية التعليمية في القرون الماضية، وخاصة في المراحل التعليمية الأولى، حيث أدرك علماؤنا أن الفترة الذهبية للحفظ هي فترة الطفولة؛ لهذا شاع بين أهل العلم أن الحفظ في الصغر كالنقش على الحجر، فقدّم علماؤنا للناشئة أصول المعارف على هيئة منظومات ومتون يسهل على التلميذ حفظها لما فيها من إيقاع ولحن، ولم يرغموه على فهم معانيها ومقاصدها، وبعد أن يتقدم التلميذ في السن يجلس

---

[1] مثل قوله (ص: 11): بالدرهم البغلي وهو دائـــرة تكون في ذراع بغل ظـــاهرة
ليس الذي ينسب ياذا المقـل لملك سمـــــــي رأس البغل
ولكن الراجح أن الدرهـــمـــا يكون من حيز اليسير فاعلما

[2] كقوله (ص: 20): وتسقط الصـــلاة والقضـــاء إن عـــــدم الصعيد والماء
هذا على المشهور من أقوال كغيـــر قادر على استعمال

[3] كما في قوله (ص: 77): والوطء دون نيـــة ممتنع ولا يكـــــون رجعة إذ يقع
ثم في الإشهاد بها قـــولان بالنـــدب والوجوب جاريـــان
ثم على الأول منهما اقتصر خليل في كلامه في المختصر

[4] كقوله في ص: 72: البضع بالبضـــــــع حرما وهـو المسمى بالشغار فاعلما
دليـــــل كونه من الحرام حديـث لا شغار في الإسلام

[5] ينظر مقدمة الضوء المنير المقتبس، ص: 3.

إلى الشيوخ المتخصصين في شرحها فيتعلم منهم ما خفي من معانيها، وما تنطوي عليه من أحكام وتأويلات، وبذلك يتشكل لدى الطالب في ذهنه ثروة من المعارف يستحضرها متى شاء، ويسهل عليه الاستدلال بها في أي وقت أراد.

مدونة الفقه المالكي وأدلته للدكتور الصادق عبد الرحمن الغرياني:

يعدّ كتاب "مدونة الفقه المالكي وأدلته"، للعلامة ومفتي الديار الليبية، الدكتور الصادق عبد الرحمن الغرياني من الكتب المعتمدة في الفقه المالكي في وقتنا هذا، إذا جمع فيها المؤلف الأحكام الفقهية التي رويت عن الإمام مالك وبيانها حسبما دل عليه الدليل الصحيح من الكتاب والسنة الثابتة، حيث تناول فيها كل ما يتعلق بالعبادات وأحكام الأسرة والمعاملات المالية والجنايات في أجزائها الأربع، وقد امتاز هذا الكتاب عن غيره من كتب الفقه المالكي بمميزات كثيرة، بينها المؤلف في مقدمة كتابه، منها ما يلي:

- اعتناء المؤلف بذكر أدلة المسائل والجزئيات من الكتاب والسنة والأصول العامة، ولا يستدل بالحديث الضعيف إلا إذا كان أكثر العلماء على العمل به، حين لا يكون في المسألة دليل غيره، أو يذكره لمجرد الاستئناس به إذا كان للمسألة دليل آخر، أو إذا كانت المسألة متعلقة بفضائل الأعمال؛ ولكنه يبين ضعفه ولا يسكت عنه.
- لم يقتصر المؤلف في هذا الكتاب على ذكر الأحكام الفقهية، وإنما اهتم بذكر ما يتصل بهذه الأحكام من الآداب الشرعية وآداب السلوك؛ لأنها جزء من الأحكام لا يستهان بها، فهي المظهر العملي لمدى الالتزام بالأحكام وتطبيقها.
- تجنب المؤلف ذكر الخلافات، وتعدد الأقوال في المسألة الواحدة، والتزم في المتن بالاقتصار على القول الراجح الصحيح في المسألة عند فقهاء المالكية، أما إذا كان القول الآخر المخالف دليله قوي، فإنه يذكره في الهامش مع دليله.
- اهتم المؤلف في الهامش بذكر الروايات التي جاءت من غير طريق عبد الرحمن بن القاسم العتقي عن الإمام مالك حيث لم يقتصر المؤلف في

تقرير المسائل على رواية ابن القاسم في المدونة، وإنما اهتم بذكر الروايات الأخرى الصحيحة الواردة في الموطأ وغيره، والتي قد تكون أرجح وأصح وأصلح لحال الناس من رواية ابن القاسم في المدونة، وبهذا تميز الكتاب عن غيره من كتب الفقه المتأخرة التي اقتصرت في تقرير المسائل على رواية ابن القاسم في المدونة.

- اقتصر المؤلف على ذكر الأحكام العملية، حيث تجنب ذكر نوادر المسائل وغرائبها كما تجنب ذكر الأقوال الشاذة والآراء المتطرفة.
- اعتنى المؤلف بتوثيق المصادر والمراجع التي استقى منها أحكام المسائل وأقوال الفقهاء وأدلتهم في الهامش، وقد اعتمد على أمهات المصادر والمراجع المعتمدة في كتب السنة والفقه.
- تميز هذا الكتاب بوضوح العبارة وسهولة الأسلوب مما جعل فهم الكتاب في متناول عامة الناس وخاصتهم.
- وضع المؤلف فهرسا مفصلا للمسائل في آخر كل جزء، ووضع كذلك فهرسا عاما في آخر الكتاب لجميع الأجزاء، رتب فيه المواد التي تناولها الكتاب على الحروف حتى يسهل الاستفادة منه.

الخاتمة

أختم هذا البحث بذكر النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي لهذا الموضوع ألخصها فيما يلي:

- أن المذهب المالكي من المذاهب الفقهية السنية التي ظهرت في أواسط القرن الثاني الهجري.
- أن الجذور الأولى للمذهب المالكي نشأت في المدينة المنورة موطن الإمام مالك ثم انتشرت إلى إفريقية والمغرب والأندلس.
- كان لتلاميذ مالك أثر بارز في نشر المذهب المالكي في إفريقية والمغرب الإسلامي وتطويره، وتوسيع دائرته، وترسيخ جذوره في المجتمع المغربي.

- علي بن زياد الطرابلسي أول من أدخل المذهب المالكي إلى إفريقية، كما لعب سحنون دورا بارزا في إتمام بناء المذهب وذلك بتأليفه للمدونة التي جمع فيها علم الإمام مالك وفقهه.
- لعبت ليبيا دورا كبيرا في تأسيس المذهب المالكي من خلال جهود أبنائها الذين دعموا هذا المذهب من خلال رواياتهم لموطأ الإمام مالك من أمثال علي بن زياد الطرابلسي، ومعاوية بن الحضرمي الطرابلسي.
- ضرب لنا فقهاء ليبيا مثالا حيا في خدمة المذهب المالكي من خلال ما تركوه لنا من مصنفات فقهية نافعة تعد من المصادر المعتمدة في الفقه المالكي.
- وضع الفقهاء الليبيون اللبنات الأولى لبعض النظريات الفقهية كنظرية الجوائح ونظرية الالتزام في الفقه الإسلامي.

وتتمة للفائدة أوصي بما يلي:

- إقامة المؤتمرات والندوات العلمية حول المذهب المالكي في ليبيا لإبراز جهود علمائنا، وبيان دورهم في خدمة هذا المذهب على مر العصور: أصولا وفروعا وإفتاء وتأليفا وتدريسا.
- الاهتمام بالتراث الفقهي الذي تركه لنا علماء هذه الأرض المباركة وإخراج كنوزه بتحقيقه ونشره للاستفادة منه، وذلك بتهيئة نخبة من العلماء والفقهاء الذين يتكفلون بتحمل هذه المهمة الشريفة على عاتقهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

ابن العماد، (1988). شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط الأولى، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، سوريا و بيروت، لبنان.

الأسمر، عبد السلام بن عثمان بن عز الدين بن عبد الوهاب بن عبد السلام (2007). تذييل المعيار، تحقيق: جمعة محمود الزريقي، جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا.

الأنصاري، أحمد بك (د.ت). المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس، ليبيا.

الأنصاري، أحمد بن الحسين النائب (د.ت). نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا.

البرغوثي، عبداللطيف (د.ت). التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، تآمغناست، الجزائر.

البغدادي، إسماعيل باشا (1951). هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ليبيا.

التلمساني، المقري أحمد (1983). الحضرتين مراكش وفاس، ط الثانية، تحقيق: عبدالوهاب بن منصور، المطبعة المكية، الرباط، المغرب.

التنبكتي، أحمد بابا (2000). كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تحقيق: محمد مطيع، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، المغرب.

التنبكتي، أحمد بابا (2000). نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ط الثانية، تقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات دار الكتاب، طرابلس، ليبيا.

التواتي، أبي القاسم بن محمد (د.ت). مرجع المشكلات في الاعتقاد والعبادات والمعاملات والجنايات على مذهب الإمام مالك رضي الله عنه، مكتبة النجاح، طرابلس، ليبيا.

الثعالبي، محمد بن الحسين الحجوي (1340–1345 هـ). الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، مطبعة إدارة المعارف، الرباط، المغرب.

الجيدي، عمر (1993). مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، ط الأولى، مطبعة المعارف، الرباط، المغرب.

الحطاب، أبي زكريا يحيى بن محمد بن محمد (2006). رسالة في حكم بيع الأحباس، تحقيق: إقبال عبد العزيز المطوع، الأمانة العامة للأوقاف في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

الحطاب، أبي عبدالله محمد بن محمد (1984). تحرير الكلام في مسائل الالتزام، ط الأولى، تحقيق: عبد السلام محمد الشريف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

الحطاب، أبي عبدالله محمد بن محمد (2010). مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل، ط الأولى، تعليق: محمد يحيى بن محمد الشنقيطي، تحقيق: دار الرضوان للنشر، موريتانيا.

الحطاب، محمد بن محمد (1988). تحرير المقالة في شرح نظائر الرسالة، تحقيق: أحمد سحنون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (1987). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، ط الأولى، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

الزاوي، الطاهر أحمد (2004). أعلام ليبيا، ط الثالثة، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان.

الزاوي، الطاهر أحمد (2004). تاريخ الفتح العربي في ليبيا، ط الرابعة، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان.

الزركلي، خير الدين (2002). الأعلام، ط الخامسة عشرة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

الزريقي، جكعة محمود (2005). تراجم ليبية، ط الأولى، المدار الإسلامي، بيروت، لبنان.

الشريف، ناصر الدين محمد (1990). الجواهر الإكليلية في أعيان علماء ليبيا من المالكية، ط الأولى، دار البيارق، عمّان، الأردن.

الشيخ، عبد الستار (2006). الإمام الأوزاعي شيخ الإسلام وعالم أهل الشام، ط الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا.

الفطيسي، محمد (1968). الضوء المنير المقتبس في مذهب الإمام مالك بن أنس، ط الأولى، تحقيق: محمد الفطيسي، تصحيح: الطاهر أحمد الزاوي، دار الاتحاد العربي للطباعة.

القرافي، بدر الدين محمد بن يحيى بن عمر (2004). توشيح الديباج وحلية الابتهاج، ط الأولى، تحقيق: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر.

المالكي، أبي بكر عبدالله بن محمد (1994). رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، ط الثانية، تحقيق: بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

المامي، محمد المختار محمد (2002). المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته، خصائصه وسماته، ط الأولى، مركز زايد للتراث والتاريخ، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

المطيرات، عادل مبارك (2001). أحكام الجوائح في الفقه الإسلامي وصلتها بنظريتي الضرورة والظروف الطارئة، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

المقري، أحمد بن محمد (1988). روضة الآس العاطرة الأنفاس في ذكر من لقيته من أعلام

الناصري، أبي العباس أحمد بن خالد (1997). الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب.

النووي، أبي زكريا محي الدين بن شرف (د.ت). تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الهنتاتي، نجم الدين (2004). المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، منشورات تبر الزمان، تونس.

اليحصبي، أبي الفضل عياض بن موسى (1998). ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ط الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

بازامه، محمد مصطفى (1975). ليبيا هذا الاسم في جذوره التاريخية، ط الثانية، منشورات مكتبة قورينا، بنغازي، ليبيا.

باشا، أحمد تيمور (1990). نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربعة وانتشارها عند جمهور المسلمين، دار القادري، بيروت، لبنان.

بن تميم، أبي العرب محمد بن أحمد (د.ت). طبقات علماء إفريقية، دار الكتاب اللبناني، بيورت، لبنان.

بن سودة، عبدالكبير المجذوب (1996). لقط الفرائد (نسخة مطبوعة ضمن موسوعة أعلام المغرب)، ط الأولى، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

بن ماكولا، علي بن هبة الله بن جعفر (1963). الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ط الأولى، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ونايف العباسي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر.

جبران، محمد مسعود (2010). علي بن زياد ودوره في نشر المذهب المالكي في القرن الثاني الهجري، ط الأولى، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا.

خطاب، محمود شيت (1984). قادة فتح المغرب العربي، ط الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان.

روسي، إتوري (1991). ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، ط الثانية، ترجمة: خليفة التليسي، الدار العربية للكتاب، الإسكندرية، مصر.

سركيس، يوسف إلياس (1989). معجم المطبوعات العربية والمعربة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر.

شرف، عبدالعزيز طريح (1971). جغرافية ليبيا، ط الثانية، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

شواط، الحسين بن محمد (1411 هـ). مدرسة الحديث في القيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، السعودية.

فلاحة، سوسن فريد (2007). الإمام سفيان الثوري وآراؤه الفقهية مقارنة بالمذاهب الفقهية الأخرى، ط الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية.

قريو، محمد مفتاح (1994). سلم الإنشاء (شرح النظم)، ط الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا.

كحالة، عمر رضا (1993). معجم المؤلفين، ط الأولى، مؤسسة الرسالة، بيوت، لبنان.

مالك (1980). موطأ الإمام مالك قطعة منه برواية ابن زياد، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

مخلوف، محمد بن محمد (1349). شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر.

مؤنس، حسين (1989). فتح العرب للمغرب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر.

المواقع الالكترونية:

الزريقي، جمعة (د.ت). منهج فقهاء ليبيا في الإفتاء محمد مفتاح قريو أنموذجا، مجلة كلية الآداب، جامعة مصراتة، العدد 11، على الرابط:

[https://www.misuratau.edu.ly/scientific-journals/arts-journal/eleventh-issue/]

الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ الصادق الغرياني، على الرابط: [http://www.tanasuh.com/online/biography.php].

شكور، الحسين (د.ت). المدرسة المالكية الفاسية: النشأة الأولى والمميزات عهد الدولة الإدريسية، على الرابط: [http://elmalikiya.yoo7.com/t4-topic].

من نفائس المخطوطات الليبية، على الرابط:

[http://www.g-zrigi.ly/books/tddeel%20almeare.pdf]